

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

قال : ولو جازَ هذا لجازَ حسون وجَمُول ونعوم من أَدَسْن وأَجْمَل وأنْعَموما نحبُّ^١
استيفاء القول في هذا الزَّجَل ولا نستفتحُ كلامنا بالمنقشة في هذا السهو الخَطْلولعل
القائل وهم حَمَلًا على قراءة حَفْص (في الدرك الأسفل من النار) فظنَّ أن الدَّرَك بوزن
فَعْلٍ وأن فعلاً مصدر فَعَل يَفْعَل ولم يجعله من الدَّرَك لأن الفتحَ عندهم لا يخفُّ^٢
فلا يقولون في جَمَل جَمَلٌ لذهب عليه أنه قد يكون اسماً مبنياً مثله وإن لم يكن مخفَّفاً^٣
منه كما قالوا دركة ودركة : في حَلَاقة الوتر التي تقع في فُرْص القَوْس فخفَّفوا
وحرَّكوا .

وعلى أنهم لو كانا مصدرين لجاز أن يجيئا على الشُّذوذ ولا يُحْمَل عليهما ما يُبْنى
من الفعلان الشذوذ ليس بأصل يُقاس عليه ولعله اغترَّ بقولهم دَرَّكٌ ودَرَّكٌ أيضاً^٤
شاذلاً لأنهم قد نقلوا أفْعَل يُفْعَل .

وهو قليل فقالوا : فطَّرْتُهُ فأفْطَر وبَشَّرْتُهُ فأبَشَّر ف جاء على هذا دَرَكْتُهُ
فأدَرَك قال سيبويه : وهذا النَّحْوُ قليل في كلامهم أو لعله ذهب إلى قولهم : دَرَّكٌ مثل
نَزَّال فظن أنه يقال منه دَرَّكٌ كما يقال : مَناع ونَزَّال من مَنَعَ ونزل وذهب عنه أنه
قد جاء الرُّباعيُّ في هذا الباب كما قالوا قَرَّ قَارٍ وعَرَّ عَارٍ في معنى قَرَّ وقَرَّ وعَرَّ وعَرَّ
فأما الفرق بين الرباعي والثلاثي فهو أن سيبويه يرى إجازة فعال في موضع فعل الأمر في
الثلاثي كلاًه ويمنعه في الرباعي إلا مسموعاً .

وقال غيره من النحويين : بل هما ممنوعان إلا مسموعين واعتمد سيبويه في الفرق على
كثرة ما جاء في الثلاثي وقلَّة ما جاء في الرباعي .

أو لعله أصغى إلى قول الراجز : - من الرجز - .

(إن يكشف اللِّه قناع الشك ... بطَفَرٍ إذاً بحاجتي ودَرَك) .

(فهو أحقَّ مَنزل بترَك ...)